

16 أغسطس 2016

إعلان

وفقا لمقتضيات القانون التنظيمي 14-112 المنظم لمجالس العمالات والأقاليم، الصادر في 7 يونيو 2015 ، وبعد صدور المرسوم رقم 2.16.300 بتاريخ 29 يونيو 2016 المتعلق بتحديد مسطرة إعداد برنامج تنمية العمالة أو الإقليم وتبعه وتقييمه وآليات الحوار والتشاور لإعداده ، والصادر بالجريدة الرسمية عدد 6482 بتاريخ 14 يوليو 2016 ، فقد تم اتخاذ قرار لرئيس مجلس العمالة يتعلق بإعداد برنامج تنمية عمالة الدار البيضاء ، حيث شرع في اتخاذ الخطوات الرامية إلى تفعيل مقتضيات المرسوم وذلك من خلال تشخيص وضعية التجهيزات والخدمات والأنشطة والحاجيات وجرد المشاريع ، في أفق بلورة برنامج التنمية الخاص بعمالة الدار البيضاء لسنوات 2016-2021 ، وذلك وفق مقاربة تشاركية مبنية على الإصغاء والحوار والتشاور وبإسهام من كل الفاعلين سواء كانوا منتخبيين أو سلطات محلية أو مصالح خارجية أو نسيج جمعي وغيره.

ونظرا للدور الذي أصبح يضطلع به المجتمع المدني في مختلف المجالات ، على اعتبار أنه فاعل أساسي في مسلسل التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية ، وهو ما كرسه الدستور الجديد للمملكة الصادر في يوليو 2011 ، ولاسيما الفصل 12 منه المتعلق بمساهمة الجمعيات المهتمة بقضايا الشأن المحلي ، في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية ، وكذا في تفعيلها وتقييمها ، وفي انتظار صدور مقرر المجلس المتعلق بإحداث الهيئة الاستشارية المكلفة بتفعيل مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع ، يدعو رئيس مجلس عمالة الدار البيضاء ، كافة المواطنين وجمعيات المجتمع المدني النشيطة على مستوى تراب العمالة إلى المساهمة في تشخيص الحاجيات المتعلقة بمجالات السكن والصحة والتعليم والرياضة والثقافة والوقاية وحفظ الصحة والحد من الفقر والهشاشة ، وكذا تقديم المقترحات الملائمة التي يمكن للمجلس أن يتبناها في مشروع برنامج تنمية عمالة الدار البيضاء للفترة ما بين 2016-2021.

ويمكن إرسال جميع المقترحات قبل 30 شتنبر 2016 عبر العنوان الإلكتروني التالي :

conseilprefectoral@casablanca.ma أو وضعها مباشرة بكتابة مجلس عمالة الدار البيضاء



رئيس مجلس عمالة الدار البيضاء

محمد نجيب عيسى